نشرة شهرية تصدرها
الجبهة الشعبية في البحرين

5 مارس

العدد ٢٩ - السنة السادسة
مايو ١٩٧٨

29

القاسم المشترك في لقاء طهران

في النصف الاول من الشهر المنصرم توجه وزير الدفاع والطيران السعودي سلطان بن عبد العزيز الى طهران « والتقى هناك ، بالاضافة الى الشاه ، مع « كارومان غوردن » الامين العام الجديد لحلف « السنتو » . وفي اجتماع مغلق ضم الثلاثة واستمر عدة ساعات بحثوا « أشكال مواجهة الاعمال الهدامة التي قد يقدم على ارتكابها بعض المخربين » . وبعد ايام على مغادرة الوزير السعودي انهى « السنتو » اعماله ، واعلن في بيان مقتضب « تصميم حكومات الدول الاعضاء في السنتو القضاء على خطر **الاعمال الهدامة** في منطقة حلف السنتو » .

واذا **استثنينا** موضوعات النفط واسعاره وضرورة الاتفاق بين طهران والرياض على موقف موحد يسبق اجتماع « الاوبك » الذي سيعقد في بداية هذا الشهر . **وارجأنا** الدخول في تفاصيل الازمة الحادة التي يعاني منها نظام النقد العالمي بشكل عام والدولار بشكل خاص ودور كل من العاصمتين في وضع حد لتدهوره ، وانتشاله من تلك الازمة . فسنجد امامنا الخارطة السياسية لمنطقة الخليج والجزيرة التي تجري محاولات ربطها بتلك الخارطة القائمة في دول حلف السنتو والنفوذ او المصالح الاميركية فيها ، وضرورة الحفاظ على هذا النفوذ ، والحؤول دون انحساره . فهذا لا بد وانه كان البند الاهم في المباحثات السعودية — الايرانية ، وايضا المادة الابرز على جدول اجتماعات حلف السنتو . وهذا **ما جعلها القاسم المشترك** فيما بين التصريح والبيان الصادرين عقب الزيارة واثر الاجتماع .

فعلى امتداد السنوات الاربع الماضية عانى النفوذ الاميركي انحسار واسع وملحوظ في مناطق اخرى من دول العالم الثالث وكان أهمها هزيمة الامبريالية الاميركية في فيتنام .. واخرها وليس اخيرها تقلص نفوذها في القرن الافريقي ، وقد اعاقت الازمة الحادة التي تعاني منها الامبريالية الاميركية قدرتها على التدخل المباشر لحماية مصالحها والدفاع عنها ، **حتى** في المناطق **الحيوية** والممرات الاستراتيجية

لقد **شعرت** الامبريالية ومعها حلفاؤها في الجزيرة والخليج ان هذه المنطقة تعيش حالة شبيهة بتلك التي عرفها **القرن الافريقي** في بداية العام ١٩٧٤، فايران وهي ذات **القوميات المتعددة** ، يقف على راس السلطة فيها دكتاتور في غاية الفاشية ، تعصف بالحكم فيها الانتفاضات الجماهيرية الواسعة التي عمت معظم المدن والقرى الرئيسية . **والصراعات الحدودية** الناشبة بين الامارات الصغيرة تمزق وحدة صف الحلفاء وتفسح المجال امام اندلاع صراعات فيما بينهم يصعب التحكم فيها والاطراف الداخلة فيها اذا ما استمرت ولم تجر معالجتها . **حتى السعودية** لم تعد تلك البلاد البعيدة عن الاخطار السياسية ، فالانفجار الرابع في حقل « ابقيق » جرس خطر رددت دقاته اروقة البلاط السعودي . وجميع هذه الظواهر تستدعي من العواصم الرجعية تقليص خلافاتها ، والاندفاع جميعا نحو توحيد الجهود .

وحين يلتقي سلطان بالامين العام لحلف « السنتو » ترتفع الاصوات المنادية بضرورة اقامة مشروع « الامن الخليج » . فهذا لا يعني ان الامبريالية اعجز عن التدخل المباشر لحماية مصالحها في الخليج فقط وانما يعني ايضا ان الرجعية الخليجية باتت تأخذ ادوارا متزايدة في مشروع متكامل يسعى لاحكام قبضة الامبريالية على هذه المنطقة .

لن ندافع عن الخارطة الاستعمارية

مؤخرا اثيرت من جديد مسالة ملكية جزيرة « حوار » وهل هي تابعة للبحرين ام لقطر . ووصل الامر الى انطلاق اشاعات عن استعدادات قامت بها الامارتان لحسم الصراع وبالسبل العسكرية . هذا الخلاف على الحدود ، ياتي في سياق موجة خلاف عامة تتصاعد في ارجاء مختلفة من الخليج ، وتاخذ مكانها في اكثر من موقع ، مما يدل على وجود قوة واحدة تغذيها ، وتتفق مصالحها مع استمرارها واتساع نطاقها .

من المعروف ان الخارطة السياسية الراهنة للخليج العربي هي من صنع القوى الاستعمارية ، والاتفاقيات الاسترقاقية التي وقعها مع الامراء والمشايخ ، وبالتالي فهي بالقدر الذي خدمت المخططات الاستعمارية ، استجابت للعقلية القبلية لدى اولئك المشايخ وارضت نزواتهم في السلطة والنفوذ ، فهي بالقدر ذاته لعبت دورها في تمزيق جماهير المنطقة والوقوف عثرة في طريق وحدتها .

وعليه فان الحدود القائمة حاليا بين الامارات والدول العربية في الخليج هي حدود استعمارية لا ينبغي الدفاع عنها ، ولا الحديث عن صحتها ، وانما المطلوب تجاوزها ونسفها ، فتلك هي الخطوة الجادة الاولى على طريق تحقيق الوحدة العربية .

وحيث ان ذلك مناقض لمصالح المشايخ ومخططات الامبريالية ، فمن الطبيعي ان تضطلع بها الجماهير الخليجية بقيادة قواها الوطنية ، التي لا ينبغي ولا يجب أن تكون طرفاً في الصراع ، بقدر ما تكون اداة توحيد فعلية . فهذه مهمة نضالية لا تقل اهمية عن النضال ضد الاستعمار والمشايخ . وبالقدر الذي يزداد فيه اصرار الاعداء على تفرقتنا ، بالقدر الذي يزداد فيه تمسكنا بالوحدة ، والنضال في سبيل تجسيدها .

مشروعات الديوان فوق كل قانون وسلطان !

في أواخر مارس المنصرم قامت شركة « ترود و دور » بتسريح ٣٨ عاملا بحرانيا من العمل ، دون أي تعويض ، مدعية تدني مهارتهم ، ومن ثم عدم أهليتهم للخدمة لديها .

وزارة العمل والشؤون الاجتماعية اضطرت تحت ضغط العمال ، وبسبب كثرة ترددهم على مكاتبها الى مراجعة الشركة بشأن القضية ، خاصة وان اجراء التسريح يتناقض وبعض مواد قانون العمل ، ويستحيل الدفاع عنه ، او التستر عليه .

الشركة أعطت الوزارة **« الاذن الصمخة »** وطلبت منها ان هي أرادت طرق الموضوع ، فعليها التوجه الى الديوان الاميري الذي تبني الشركة مشروع فندق « شيراتون » على حسابه **لصالح نجلي الحاكم !!**

الوزارة صعب عليها التراجع علنا ، والاعتراف بأن سلطان الشركات والديوان فوق كل قانون ، ولا يأتي قراراته الباطل من أمامها ولا من خلفها ، ولا تجري على أعماله وأعمال الشركات المتعاملة معه ، وهي كثيرة في بلادنا ، اية قوانين . وعلى طريقتها الملتوية في معالجة مشكلات العمال بدأت الوزارة تمارس النصب ، وتلجأ الى المماطلة ، وتضع العراقيل انحيازا منها للشركة ، وتأكيدا على تفانيها في خدمة الديوان حتى وان كان ذلك من عرق الشعب ، وكدح أبنائه . فطلبت من العمال التقدم بملء طلبات عمل جديدة ، والجلوس الى **امتحان كفاءة** ، لعل الشركة تقبل اعادة تشغيل من هو اهل للعمل !! فرفض العمال هذا العرض «السخي» ! الذي بالاضافة الى كونه اهانة لهم ، فهو يعيد من ينجح منهم الى وظيفة متدرب . **وهذا يبيح للشركة وتحت حماية القانون تسريحه فورا** اذا ما أرادت ذلك ، ودون الحاجة الى ابداء أية أسباب .

عندها طلبت الوزارة من العمال القبول بعودة ثمانية منهم فقط ، واعدة الباقي بتوفير فرص أخرى للعمل ، ورفض العمال مرة أخرى مثل هذه المساومات ، وأصروا اما أن يعود الجميع والا فلا عودة .

حينها **أسقط في يد الوزارة** التي وجدت نفسها بين سندان علاقاتها الوثيقة مع الشركة ، وعنجهية الديوان من جهة ، ومطرقة حقوق العمال الواضحة وتمسكهم بها من جهة أخرى . فاندفعت تصب جام غضبها على العمال الاجانب فطلبت من الشركة تسليمها جوازات سفرهم ، فسارعت الاخيرة الى تلبية ذلك ، لانه لا يعنيها في شيء ، ولا يمس من قريب ولا من بعيد مصالحها .

الوزارة منذ أن تدخلت وحتى الان لم تكلف نفسها مشقة استفسار الشركة عن معيار الكفاءة ، لانها ستكتشف ، (ويبدو انها اخر أو تدعي أنها اخر من يعلم) ان العمال المفصولين هم الذين أشرفوا على تدريب العشرات من العمال الاجانب الذين تحتفظ بهم الشركة في العمل لديها ، ولم تجهد نفسها في البحث عن عمل لاي من العمال المفصولين ، فهي لا تعتبر ان هذه مهمة من صلب مهماتها .

لقد ناضل عمالنا ضد الاحتكارات ، وانتزعوا العديد من حقوقهم المشروعة قبل أن تقام الوزارات ، وحين كان بلغريف لا يزال مستبدا بالبلاد ، وهم قادرون على انتزاعها سواء بدعم وزارة العمل ، أم انحيازها الى جانب الشركات ومن هم وراء الشركات بما فيهم الديوان وأصحابه .

عمالنا يدفعون ثمن افلاس مشروعات النظام

التسريح والفصل التعسفي لا يقتصران على « ترود ودرو » بل هما موجة تعم العديد من الشركات الاحتكارية التي تأثرت كثيرا بالازمة الاقتصادية العالمية ، وتواجه صعوبات واسعة بسبب اشتداد الاحتكار على النطاق الدولي ، مما يضيق الفرص أمامها ، ولا تجد وسيلة تلجأ اليها لتقليص النفقات ، سوى العمال وأجورهم .

وهذا ما نشاهده حاليا في شركة « ألبا » التي قامت بتسريح ٥٠ عاملا من معاملها ، وحين سئل مديرها العام المدعو **كودفن توفتي** عن السبب ، اجاب « انه لم يعد سرا أن **لدينا تضخما وظيفيا** ، واننا مضطرون الى تخفيض اليد العاملة من أجل تخفيض التكاليف »

أما وزير التنمية يوسف الشيراوي ، فلم يكتف بتزكية كلام المدير ، بل راح ينبش التاريخ ليستخرج منه الوقائع التي تبرر اجراءات « ألبا » فقال « ان التضخم الوظيفي ظاهرة طبيعية تبدا حين تشرع الشركة في الانتاج ، فعلى سبيل المثال كان في شركة بابكو حوالي ٨٠٠٠ عامل وموظف في العام ١٩٥٩ ، أما الان فلا يوجد عندها أكثر من ٤٠٠ منهم .

مدير الشركة لا يريد ان يعترف بأن السبب الاساسي الذي قاد الى هذا « التضخم الوظيفي » انما يعود الى اضطرار الشركة الى عدم زيادة الانتاج حسب توقعاتها بسبب الحصار الذي فرضته عليها أنظمة وقوانين السوق الاوروبية المشتركة والتي جعلت **قلة من المشترين الاوروبيين على استعداد لدفع زيادة قدرها ٧ بالمئة على الاسعار الاوروبية للالمنيوم ، والتي هي الضريبة المفروضة على ألومنيوم البحرين .**

وهذا ما يقر به يوسف الشيراوي وزير التنمية الذي يؤكد في أحد تصريحاته على « ان **الافاق** المتوقعة لصناعة الالومنيوم وبعض الصناعات الاخرى **قد تلاشت** ، اذا ما استمرت دول السوق الاوروبية في اغلاق المجال تلو الاخر في وجهها ، اما عن طريق القيود الجمركية أو اجراءات اسوأ من ذلك » وما يقصده الشيراوي يشرحه في تصريح اخر بقوله « ان هناك زيادة في نفوذ البيروقراطية ، وتداخلها مع التجارة ، وانخفاض عملية البيع والشراء من الخارج بشكل عام » .

اما مدير التسويق الحكومي المدعو **ساندي — روزماكدونالد** فيقول « اننا نستطيع أن نبيع متجاوزين القيود الجمركية في أوروبا الغربية في حالات ارتفاع الطلب فقط » .

هكذا وبدلا من معالجة الاسباب الحقيقية التي أدت الى أزمة « ألبا » نراهم — حكومة وشركة — يلقونها على كاهل العمال ، وعلى زيادة عددهم عما هو مطلوب .

لقد ناضل العمال البحرانيون ضد اجراءات الفصل التعسفي التي مارستها شركة النفط « بابكو » وفجروا احتجاجا عليها انتفاضة مارس الخالدة ، التي اضطرت بسببها « بابكو » الى تجميد قرار الاستمرار في التسريح ، وأرغمت على التراجع عن مجموعة من الاجراءات التي كانت تنوي القيام بها وهم لا يزالون على استعداد لخوض المزيد من المعارك التي يتصدون من خلالها لسياسة « ألبا » **التي لا تختلف في جوهرها وشكلها عن تلك التي تسير عليها بابكو ويمتلكون القدرة على مواجهة الشركة ومن يدعمها .**

ما جدوى مركز التدريب

في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية هناك مكتب خاص يطلق عليه « مركز التدريب الوطني » . بريق المكاتب التي يقبع وراءها « خبير !! » كوري وأربعة موظفين اخرين يخطف الابصار ، وكسلهم يثير الاشمئزاز ، ويدعو الى الاستغراب ، والتساؤل عن جدوى المركز ، وجدوى الاعمال التي يقومون بها ، ان كان هناك ما قاموا به عدا استلام المرتبات ، وخاصة من يسمى « بالخبير » .

فهم لا يقومون بالدراسات العملية المرتكزة على أبحاث ميدانية ، ومعلومات مجمعة من واقع المجتمع ، ولا يضعون برامج من شأنها أن ترسم العلاقة بين احتياجات السوق ووفرة اليد العاملة ، ولا يدور في خلدهم « التطاول » لوضع مشروع يحد من تدفق اليد العاملة الاجنبية ، ويحمي اليد العاملة المحلية ويوفر فرص العمل أمامها .

« الخبير » الكوري يضطر بين الحين والاخر الى الهمس ببعض الاعترافات التي تفضح الاوامر المصدرة اليه ، والتي في جوهرها تعني عدم تأهيل اليد العاملة المحلية بالمستوى والسرعة المطلوبين ، لان **ذلك يرغم الشركات على بحرنة الوظائف التي لا تزال شعارات جوفاء** أبعد ما تكون عن التطبيق الفعلي ، ولان تأهيل اليد العاملة يتنافى والمخطط الهادف الى خلخلة الحركة العمالية البحرانية ، والذي من شأنه أن يحول دون تطورها **وتماسكها .**

ان تأهيل العامل البحراني ، ضرورة ملحة تتطلبها سوق العمل في البلاد ، وبالتالي فمن الضروري أن يكون هناك « مركز تدريب وطني » حقيقي ، يضع مصلحة اليد العاملة المحلية فوق كل مصلحة ، ويعمل بكل اخلاص وصدق من أجل تطوير كفاءتها وزيادة عددها .

كما أن المركز ليس بحاجة الى « خبير » كوري ، فهناك العديد من أبناء البحرين الجديرين بشغل هذا المنصب ، اللهم الا اذا كان الحديث عن « البحرنة » هو سراب لا يمكن الوصول اليه ، وهو ما تشير اليه تصريحات وزير العمل الى مجلة المواقف في عددها الصادر في ١٩٧٨/٤/٣ حيث يقول : « هناك قدرات لا تتوفر للبحرينيين .. ولا شك ان الاجانب سيشغلونها الى مدة قد تطول » .

وبما أن وعود الوزارة « السريعة » لا تتحقق الا بعد دهور طويلة ، فلا شك أن قولها بطول المدة يعني ان « البحرنة » ضرب من المستحيل .

ان جماهيرنا البحرانية كفيلة بفرض البحرنة على الشركات ومن يحميها ، من خلال النضال الدؤوب لانتزاع كافة حقوقها ومن بينها البحرنة .

سلامة العمال على الطريقة البحرانية !

سلوك مركز التدريب في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية لم يعد حالة شاذة ، بل على العكس من ذلك ، حيث بات نهجا نموذجيا يحتذى به في أقسام أخرى من الوزارة . فحاليا هناك **« قسم السلامة المهنية »** والذي يفترض فيه أن يتابع أمن وسلامة العمال ، ويضع البرامج التي من شأنها ان تطور وعي العمال في هذا المجال من جهة ، وترغم الشركات والمعامل على الالتزام بالقوانين المتعلقة بالامن والسلامة من جهة أخرى .

وما يحدث هو **عكس** ذلك تماما . فالمكتب ليس **جثة هامدة** فقط ، وانما **يتواطأ** في حالات كثيرة مع المقاولين والشركات لنفي مسؤوليتها عن الحوادث والاصابات التي يتعرض لها العمال أثناء اداء الخدمة ، والتي تودي بحياتهم أو تقعدهم عن العمل ، ويزور التقارير التي من شأنها أن تلقي اللوم على العامل ، فتجرده من حقه في التعويض ، وربما تتسبب في فصله عن العمل .

وفضائح المكتب تزكم الانوف ، لعل اخرها كان حين اصابة أحد العمال الهنود العاملين لدى المقاول **حسن العالي** ، حيث ذهب **حسن جرادة** للتحقيق في الموضوع ، **وزور** تقريرا مفصلا ألقى فيه مسؤولية الاصابة على العامل الذي لم يتقيد بأسس وقوانين السلامة والأمن التي يتطلبها عمله على آلة خلط الاسفلت .

وبهذا التقرير المزور الكاذب ، **تخلص** « العالي » من دفع التعويض المطلوب لعائلة العامل الذي أودى الحادث بحياته وسقط عنه التعويض المفترض **دفعه للوزارة** وقدره ٢٠٠ دينار بحراني جزاء الاخلال بشروط الامن والسلامة ، وعدم توفرها في موقع العمل .

بمثل هذه الاساليب تدعي الوزارة حرصها على سلامة العمال وأمنهم ، وعلى هذا المنوال تمارس دورها في الدفاع عن حقوقهم وصونها ، وهذا ما أفقدها ثقة العمال ، ودفعهم اكثر فأكثر نحو الاعتماد على ذاتهم في سبيل انتزاع حقوقهم المشروعة .

« نحمد الله على أن بلادنا لا تفرق في الخدمات التي تقدم بين البحريني وغير البحريني فمثلا ما تدفعه الحكومة من اعانات لتخفيض أسعار المواد الغذائية يتمتع به الجميع كذلك التعليم والصحة والمواصلات يتمتع بها البحريني وغير البحريني » .

القول لوزير العمل البحراني في مقطع من مقابلته التي أجرتها معه مجلة « المواقف » الاسبوعية الصادرة بتاريخ ٣ — ٤ — ٧٨ ، وهي تلقي المزيد من الاضواء على سياسة حكومته التي لا تفرق في الحقوق بين من هو مواطن وغير مواطن . فالجميع ، وباعتراف الوزير سيتمتعون بنفس الحقوق ويحصلون على ذات الخدمات ، وخاصة الاساسية منها كالصحة والتعليم .

من المعروف ، وفي كل انحاء العالم ، ان المواطن يحصل في بلاده على خدمات تفوق في كمها وكيفها تلك التي يحصل عليها الاجنبي ، والا فما مبرر وجدوى الانتماء .

ما نسي أو تناسى الوزير الاشارة اليه ، هو أن المواطن في البحرين ليس فاقدا لاي امتياز مقارنة مع الاجانب فحسب ، بل هو يتعرض لاهانات ، ويعاني من قمع وارهاب لا يعرفه ذلك الاجنبي . فهو يعيش حالة من الاضطهاد ، وتحت طائلة القوانين التعسفية التي تجرده من أدنى الاشكال والحقوق الديمقراطية التي تبيحها الاعراف والقوانين الدولية لاي مواطن في وطنه .

حمد وخليفة في أوكازيون "الرأي العام"

حمد يبحث عن "أمن" البلاد وخليفة يتهم الطلبة بإقلاقه

اجرت صحيفة « الراي العام » في (١٣ ، ١٥) ابريل حديثين مع كل من حمد بن عيسى وخليفة بن سلمان على التوالي ، ركزا فيهما على العلاقات بين دول المنطقة و «أمنها واستقرارها» وخص الاثنان أيضا بحديثهما الطلبة « المنحرفين » الذين يسببون قلقا لحكومة « صاحب السمو » .

فعن أي نوع من الامن والاستقرار تحدث خليفة وحمد ؟

يقول حمد « لا بد لنا في هذه المنطقة من أن نسير جميعا على خط متواز وعلى قاعدة صلبة من التنسيق الامني وأريد أن اقول بأننا نملك في هذه المنطقة اكبر ثروة .. وبذلك فنحن عمق الامة العربيــة .. فحماية أمننا هنا هو بالضرورة حماية (لعمق) أمتنا العربية» .

وهنا نود أن نسأل حمد :

□ كيف يمكن لدول هذه المنطقة ان تشكل (عمقا) وهي تزرع القواعد العسكرية البحرية والجوية الامريكية داخلها في الجفير ومصيرة !! هذه القواعد التي تشكل انتهاكا صريحا لسيادتنا ، وتبين مدى خرافة الحديث عن استقلال حقيقي .

□ ثم كيف يمكن التوصل الى حلف امني « يحمي » بلدان المنطقة بالتنسيق مع ايران التي ما تزال تحتل جزءا من اراضينا (الجزر الثلاث) !! فيا لها من سخرية أن نحمي الارض بحراب الاحتلال وبمعونة عدونا القومي (نظام الشاه) !!

وهنا أيضا يصبح الحديث عن حماية (العمق) دجل مفضوح . فايران دولة صديقة للعدو الصهيوني تمده بالنفط ، ويتبادلان تدريب جيشيهما ، وتتغلغل المؤسسات الاقتصادية الاسرائيليةداخل اقتصاده ، هذا بينما لا يكف عن الحديث عن ايران كدولة صديقة !!

كما ويصبح حماية (العمق) تمويلا لنظام السادات لاخراجه من أزمته الاقتصادية ، ولدفع الانظمة الاخرى الى تتبع خطاه في مسيرته الاستسلامية للكيان الصهيوني .

أما الاستقرار فهو يعتمد في رأي خليفة على « التركيز على جعل البحرين بلد خدمات » و « توفر حسن المعاملة والثقة مما يشجع الاجانب الذين يأتون الى المنطقة بغرض الاستثمار والاسهام في المجالات البنكية » أي بكلمة أخرى جعل منطقتنا منطقة طفيلية تعيش على السمسرة ، وتلعب دور الوسيط الذليل للشركات الراسمالية ، وترسل بأرصدتها المالية الضخمة الىالاحتكارات البنكية لتساهم في استقرار النظام الرأسمالي العالمي وبالتالي قدرته على فرض المزيد من الهيمنة على منطقتنا العربية ، هذا مفضل على أن تتجه هذه الارصدة لبناء مجتمعات خليجية منتجة مستقلة اقتصاديا .

أن أي جعجعة عن « الاقتصاد المشترك » بين دول المنطقة لهو لغو فارغ . اذ كيف يتسنى لسماسرة ، يعرض كل مفاتنه بأبخس الاسعار ليجتذب الشركات الاحتكارية قبل رفيقه ، بناء اقتصاد مشترك لا بد حينئذ ان يكون اقتصادا منتجا !! الا اذا كان قصد خليفة هو تنظيم عملية السمسرة ذاتها بحيث يأخذ الجميع حصصهم بالعدل ضمن دول المنطقة بالطبع . أما داخل البحرين فان التهام النصيب الاكبر من هذه العملية انما يعود الى الثلاثي (خليفة — حمد — حصة) الى درجة أدت الى ابداء حلفائهم من السماسرة تذمرهم من استيلاء ذلك الثلاثي على كل شيء ، وارتفاع صياحهم من جشعه .

ان هؤلاء الحكام الرجعيين يستبيحون أرضنا ، ويفتحونها أمام الرساميل الاجنبية . ومن هنا اذن نتساءل عن أي أمن واستقرار يتحدثون؟ انه لا ريب أمنهم هم وليس أمن شعوبنا . انه حماية وتأمين مصالحهم واسيادهم الامبرياليين في مواجهة جماهير شعبنا التي تسحق وتهان كرامتها كل يوم والتي لا بد ان تقوم وتتنفس ، وتضع نهاية لجعل بلادنا ماخورا .

ان توجه حكومة « صاحب السمو » السابق لا بد وان يفضي الى نتيجة منطقية ، وهي محاربة كل وطني ديمقراطي يجرؤ فيرفع صوته ضد استباحة كرامتنا القومية ، وضد نهب واستغلال جماهير شعبنا ، ومحاربة كل منظمة جماهيرية تدافع عن مصالحه الحقيقية . ان حرية الصحافة « القوية المسؤولة » تعني لدى حكومة خليفة كيل اطنان المديح وتقديم فروض الطاعة والولاء . اما أن تتحدث عن تمريغوطننا من وحل التبعيةالاستعمارية وسرقات ونهب هذه الحكومة وحلفائها من السماسرة والملاك العقاريين لقوت شعبنا فان ذلك يعني « التدخل في حريات أو شؤون الاخرين » ، مما يستوجب الضرب بيد من حديد .

ولا بد أيضا من أشكال سلطوية هزيلة لمواجهة المنظمات الجماهيرية الحقةوالمعبرة عن امال طبقاتنا الشعبية وذلك كما فعلت السلطة الرجعيةعندما شكلت نواديها في مواجهة الاتحاد الوطني لطلبة البحرين (على سبيل المثال لا الحصر) . ولقد كانت واضحة تماما في تحديدها لاهداف هذهالنوادي التي ستكون « صمام أمان للطلبة ضد تدخلات المستغلين من عناصر الشر والتضليل » . ولكن لم كل هذا القلق من التفاف الطلبة حول اتحادهم ، والسعي لتخريبه ؟ ذلك لانه دأب وباستمرار على فضح سياسات النظام الانفة الذكر ، وفرض نفسه كمنظمة نقابية مستقلة (وهو مطلب كافة الطبقات الشعبية) استطاعت لف جماهيرنا الطلابية حولها لتعبيرها عنهم بصورة حقيقية .

ان العمل السياسي ليس « هواية » يا « صاحبي السمو » . انه حق لكل مواطن ، وهو المجال الحقيقيلجماهيرنا المسحوقة . وليس العمل السياسي حكرا لقلة حاكمة يصبح في يدها وسيلة لاذلال شعبنا ونهبه وفتح الباب أمام من « هب ودب » ليفعل ذلك ، وليس وطننا ملكا لعائلة حاكمة تملك الارض ومن عليها ، وترى اي معارضة مهما بدت باهتة ، كما كان المجلس الوطني ، تعديا على حقوقها !! ولن تفيد وسائل التهديد والوعيد لحرف شعبنا عن نضالاته وانتزاع حقوقه .

ففي المجال الطلابي وقف أولياء أمور الطلبة الممنوعين من السفر متضامنين مع أبنائهم ، ورفعوا العريضة تلو العريضة مطالبين بحق أبنائهم فيمتابعة الدراسة. ولم يروا في نشاطهم النقابي جرما وانحرافا بل حقا .. (حمد يسمي حتى المطالبة بالحقوق الشخصية والخاصة انحرافا) ولذلك فهو لا يفوت هذه الفرصة ليلومهم على (زعلهم) من اعادة ابنائهم « الى الخط الصحيح والطريق المستقيم » ولا ريب انهم ان تمادوا في ذلك فسيستبدل اللومبالتلويح باستخدام القوة اذا ما رفضوا الاصغاء والاذعان للنظام ، وليس بذلك غريب على نظام خليفة القمعي .

★ عقدت لجنة المتابعة لمنظمة العمل العربية اجتماعا خلال الفترة ما بين (٩ — ١٢) ابريل المنصرم . استعرضت خلاله الوضع العمالي في البحرين ، واكدت علىضرورة مطالبةالسلطة البحرانية باطلاق الحريات النقابية ، وكان وفد من اللجنة التأسيسية على اتصال دائم ومباشر بالمجتمعين .

★ تم لقاء مطول بين وفد من اللجنة التأسيسية لاتحاد عمال البحرين والسيد الدكتور الطيب الخضيري، جرى خلالهاستعراض الوضع العمالي في البحرين بشكل عام ، وافتقاد العمال لمنظماتهم النقابية بشكل خاص . وقد تناول الاجتماع سياسة السلطة تجاه الحركة العمالية ، واغراقها السوق بأيد عمالية أجنبية .

★ أحيلت الشكوى التي تقدمت بها اللجنة التأسيسية لاتحاد عمال البحرين الى الامم المتحدة ، وتم اقرارها في اللجان المختصة بهدف احالتها الى منظمة العمل الدولية للنظر فيها ، واتخاذ الاجراءات اللازمة بشأنها .

★ لجنة المتابعة التابعة لمنظمة العمل العربية رفضت طلب حكومة البحرين لعقد مؤتمر استثنائي للمنظمة ، واعتبرت مؤتمر وزراء العمل في الخليج الذي عقد في البحرين غير شرعي وعملية انشقاقية في الحركة العمالية العربية ، ورفضت الاعتراف بقراراته .

اذا اعترف الوزير فصدّقوه!

قال له الخبراء ان يقيم مصنعا للالمونيوم وقالوا له ما يلي :

أ — العالم يحتاج خلال السنوات العشر المقبلة الى ٨ ملايين طن المونيوم وانتاجكم لن يزيد على مائة الف طن ، فلا مشكلة اذن !

ب — الطاقة عندكم ارخص من اوروبا .

ج — الايدي العاملة عندكم أرخص من اوروبا .

ولكنهم لم يقولوا واكتشفه الشيراوي لوحده !!

أ — ان السوق الحر لبيع منتجاتنا كان محدودا جدا .

ب — الطاقة في اوروبا تبلغ نسبتها ٢٠٪ فقط من انتاج الطن من الإلمونيوم .

ج — السوق العالمية تتأثر بعوامل لا بد من مراعاتها في الصناعة وهي ان الانتاج محكوم بعوامل ثلاثة هي تكامل التصنيع والاتفاقيات الخاصة واسباب امنية ..

وكانت النتيجة .

لم نستطع بيع رطل واحد من انتاجنا الى اوروبا .

الفرق في أجور الايدي العاملة دفعناه فيشكل رواتب باهظة للخبراء الاجانب « كانت مرتبات ٢٠٠ اوروبي تساوي مرتبات ١٨٠٠ مواطن بحريني » .

لم نستطع الدخول في منافسة مع اوروبا التي لها اكثر من سعر للالمونيوم .

وما ذكره عن الالمونيوم ينطبق على الصناعات الاخرى ..

فالشركات الاجنبية عندما تقرر الدخول في مشاركة الحكومة في مشروع صناعي فانها تدخل حقيقة في نسبة لا تزيد عن ١٠٪ من رأس المال وتتكلف الحكومة بالباقي على شكل قروض طويلة الاجل للشركات .

ذلك هو ملخص محاضرة القاها يوسف الشيراوي في أبو ظبي ، بدعوة من **صندوق ابو ظبي للانماء الاقتصادي العربي** ، وفيها يعترف صراحة بفشل المشروعات التي طالما تشدق بها ، وادعى تأكده من نجاحها ، وهذا ما يشير اليه في ذات المحاضرة ، حيث يقول انه اختارها من بين ٢٠٠ مشروع، وقع الاختيار في البداية على ٢٥ منها ، ثم تقلصت الى خمسة فقط ، كان لا يساور الوزير الشك فيما سوف تحققه من ارباح .

وتناولنا لاعترافات الشيراوي مرجعها كونه احد الركائز الاساسية التي يعتمد عليها النظام ، في رسم ما يسمى بسياسته الاقتصادية ، والدماغ المفكر لبرامج التنمية التي سار عليها ، وفي مقدمتها ما عرف بالانفتاح الاقتصادي. وبالتالي فان الحديث عن فشل أحد أهم المشروعات الصناعية واكبرها حجما ، هو في حد ذاته مؤشر قوي على النهاية التي قاد الشيراويوالسلطة التي من طينته وتخدم افكاره مصالحها البلاد اليها .

وحسرة الوزير علىفشل المشروعات، واعترافه بذلك ليست نابعة من حرص شديد على الاقتصاد الوطني ، ولا خشية من انهياره ، ومن ثم دعوة الى تلافي ذلك ، بقدر ما هي محاولة لتبرئة الذمة والتنصل من المسؤولية على طريقة « اللهم اني قد بلغت » حيث بدأ الوزير يتلمس اكثر من غيره عمق الازمة التي وصل اليها الاقتصاد ، وهشاشته التي باتت تتأثر بأقل هزة ، ولم يعد في وسعها الصمود أمام أي طارىء سلبي مهما كانت ضآلته ، وهي نتيجة طبيعية للسياسة الاقتصادية العشوائيه التي تسير عليها السلطة .

أخبار متناقله من مجالس الشيراوي تقول بانه اصبح يردد « ان الامور لم تعد تحتمل » واحيانا يطفح الكيل فيهمس برغبته في الاستقالة ، والبعض يقول ان هذه « التهديدات » هي نوع من الابتزاز يتحاشى به الوزير وصوله الى كبش فداء للازمة ، خاصة وانه اصبح يرى الاقزام الذين تربوا في أحضانه قد تحولوا الى مشاركين له في « المجد » وفي « حصص العمولات » وهو ما لا يرضى بـه .

ان أي من المتنفذين في السلطة ، لا يريد ، وهو يرى الحالة قد وصلت الى ما وصلت اليه ، ان يقف بشجاعة وصدق ليضع الاصبع على الجرح ، ويعمل على انتشال البلاد من المأزق ، ويضع الحلول الصحيحة ، ففي ذلك تناقض مع مصالحهم القائمة على فتح بلادنا امام الرساميل الأجنبية وتحويلها الى أخصب أرض للاستثمار العالمي ، الذي لا يهمه كثيرا انهيار اقتصاد بلد نام وصغير بقدر ما تهمه الارباح .

العمال العرب يحيّون انتفاضة مارس المجيدة

بمناسبة الذكرى السابعة لانتفاضة مارس العمالية ، وتثمينا للدور الذي مثلته تلك الانتفاضة ، اصدرت الأمانة العامة لاتحاد نقابات العمال العرب بيانا ، فيما يلي نصه :

تمر علينا اليوم الذكرى السابعة لانتفاضة مارس العمالية .. ففي مثل هذا اليوم من عام ١٩٧٢ اعلنت اللجنة التاسيسية لاتحاد عمال البحرين الاضراب العام والدعوة الى تنظيم المظاهرات العمالية السلمية لممارسة الضغط على السلطات البحرانية بهدف اطلاق الحريات النقابية والرد على المطالب التي تقدمت بها للحكومة .

وبعد أن اتبعت الحكومة اساليب المماطلة والتسويف التي دامت قرابة الستة اشهر .. الا ان تلك الشهور كانت زاخرة بالنشاط العمالي المكثف من قبل اعضاء اللجنة التاسيسية لاتحاد عمال البحرين .. فلقد نظمت اللجنة التاسيسية لاتحاد عمال البحرين خلال الاجتماعات واللقاءات والندوات العمالية الواسعة المتواصلة لتوعية وتعبئة العمال .. وتم جمع الالاف من التواقيع العمالية التي عبرت عن فهم وادراك العمال لضرورة خلق تنظيمهم النقابي .. وما يدل على ذلك هو تمسك العمال بالمطالب التي تقدمت بها اللجنة التاسيسية لاتحاد عمال البحرين . كما نظمت اللجنة التاسيسية لاتحاد عمال البحرين العديد من المهرجانات العمالية الواسعة والمعبرة وبشكل اكيد عن اصرار الطبقة العاملة البحرانية والمطالبة بحقوقها النقابية في التنظيم والتكتل ضمن اطار اتحاد عمالي يدافع عن حقوقها ويقود نضالاتها المطلبية امام استهتار الشركات الاحتكارية الأجنبية والسلطات الرجعية بهذه الحقوق .

وبعد ان مضت ستة اشهر على تقديم اللجنة التاسيسية لاتحاد عمال البحرين المطالب العمالية لوزارة العمل لم تجد امام تعنت واصرار الحكومة من رفض مباشر وصريح وسيلة غير الاعلان عن الاضراب العام والخروج في تظاهرات عمالية سلمية للضغط على السلطات البحرانية بهدف اطلاق الحريات النقابية لم تجد حكومة البحرين اسلوبا تلجا اليه سوى ذاك الاسلوب الذي اتصفت به عبر تاريخها الطويل حيث واجهت كعادتها هذه التظاهرة العمالية السلمية بكل عنف وشراسة وزج العشرات من العمال في غياهب السجون والمعتقلات لتؤكد بذلك طبيعتها العدوانية للطبقة العاملة .. ولم تكن تلك الحركة الرائعة التي قامت بها الطبقة العاملة البحرانية في عام ١٩٧٢ بعد أن انبثقت اللجنة التاسيسية لاتحاد عمال البحرين من أوساطها لم تكن تلك الحركة الا امتدادا لكل الحركات السابقة التي قام بها عمالنا في البحرين طوال الفترة الممتدة من عام ١٩٣٨ حتى عام ١٩٧٢ مرورا باعوام ٥٤ ــ ٥٦ ــ ٦٥ المضيئة في تاريخ الطبقة العاملة البحرانية .. فخلال هذه الفترة الطويلة من الزمن قامت الطبقة العاملة بمحاولات عديدة ودخلت في الكثير من الاصطدامات القاسية من اجل انتزاع حقها في تكوين منظماتها النقابية .

والاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب يحيي هذه الذكرى التاريخية ويحيي نضال عمالنا في البحرين من اجل نيل حقوقهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والنقابية ويهيب بكافة المنظمات الاعضاء والمنظمات الصديقة في العالم مساندة الطبقة العاملة البحرانية التي تواجه اليوم اقسى انواع القهر والاضطهاد من قبل السلطة القمعية في البحرين .

وليكن يوم ١٣ مارس من كل عام يوم تضامن عمالي عربي وعالمي مع الطبقة العاملة في البحرين .

عاش نضال الطبقة العاملة من اجل غد افضل .

الامانة العامة للاتحاد
الدولي لنقابات العمال العرب
١٣-٣-١٩٧٨

دورات لتأهيل العمال .. أم للتخلص منهم ؟

بعد سياسة مستمرة ومبرمجة للتخلص من العامل البحراني ، وصلت نسبة العاملين البحارنة في شركة « باسرك » الى ٣٠ بالمئة من اجمالي المستخدمين فيها ، **وهي نسبة تتنافى وبعض مواد قانون العمل** الذي وضعته وزارة العمل والشؤون الاجتماعية الذي يفترض من كافة الشركات العاملة في البحرين التقيد به .

واستهتار « باسرك » لا يقتصر على الفصل ، بل يشمل أيضا **سد الباب أمام اليد العاملة المحلية** ، وتفضيل تلك الاجنبية عليها ، ناهيك عن تدني الاجور ، حيث يتراوح أجر العامل البحراني بين دينارين وديناريين ونصف دينار في اليوم ، وهي ما لا توفر له أدنى متطلبات الحياة الضرورية التي تزداد أسعارها بشكل مذهل من جراء تدفق الرساميل الاجنبية ، واتساع مجال الاستثمار أمام الاحتكارات الدولية .

ولكي تحافظ الشركة على الاجور المتدنية ، ولا تجد نفسها مضطرة الى رفعها ، وجدناها ترسل بعض عمالها الذين أمضوا لديها سنوات في العمل في دورات تأهيلية يفترض أن ترتفع اثرها درجة خدمتهم ، وبالتالي مرتباتهم .

لكن ما يحدث هو العكس تماما ، فنسبة ضئيلة من العائدين من تلك الدورات تحتفظ بهم الشركة ، وتزداد مرتباتهم ، وهؤلاء هم الذين ليس في وسعها التخلص منهم لاحتياجها الشديد اليهم ، اما الغالبية العظمى ، فيعاد تصنيفهم كمتدربين جدد ، يحق للشركة متى أرادت ان تسرحهم من العمل . وبالتالي قلصت عدد اليد العاملة التي لم يعد الكساد العالمي يسمح بالاحتفاظ بالاعداد الراهنة منها .

وتجدر الاشارة الى أن معظم من يحتفظ بهم للعمل هم من العمال الاجانب ، على حين ترتفع نسبة التسريح بعد العودة في أوساط العمال المحليين . هذا ومن الضروري الاشارة الى أن بعض تلك الدورات ذات طابع شكلي ، ولا تعطي العامل ذلك التأهيل الذي وعد به حين وافق على الالتحاق بها .

وزارة العمل لا يبدو أن الامر يعنيها ، أو هكذا ترسم سياستها وتتصرف بموجبها . فهي لا تتدخل لرفع أجور العمال ، ولا تحاسب الشركة على تجاوزاتها سواء فيما يتعلق بالاجور ، أو بدورات التدريب ، ولا تكلف نفسها اعطاء تعليمات جادة لمندوبيها المنوطة بهم مهمة التفتيش والرقابة لكي يكتشفوا مثل هذه الجرائم ، ويفضحوها ويرغموا الشركة على وقفها .

ان وزارة العمل والشؤون الاجتماعية مطالبة بالوقوف ضد هذه السياسات التي تسير عليها الشركات ، والاقتصاص منها ، وانصاف العمال ، وان هي رفضت القيام بذلك ، فان عمالنا لن يقفوا مكتوفي الايدي ، بل سيواجهونها بكل بسالة وصلابة .

بيان سياسي بمناسبة الأول من مايو

بمناسبة الاول من مايو ، أصدرت الجبهة الشعبية في البحرين بيانا سياسيا ، شخصت فيه واقع الحركة العمالية البحرانية ، وادانت فيه محاولات السلطة لتمزيقها وحرمانها من حقوقها النقابية ، واكدت فيه ثقتها بانتصار الجماهير البحرانية على أعدائها . وفيما يلي نص البيان :

يا جماهير شعبنا الباسلة ...
يا جماهيرنا العمالية المناضلة ...

دأبت الطبقة العاملة وكافة القوى المحبة للسلام في شتى أنحاء العالم على الاحتفال بالاول من مايو **تخليدا** لذكرى الانتفاضة العمالية **وتحية** لشهدائها ، **وعهدا** لهم على مواصلة النضال في سبيل أهدافها النبيلة .

ومنذ الإنتفاضة ، والحركة العمالية كانت ولا تزال تحقق المزيد من الانتصارات على أعدائها ، تمثل ذلك في اقامة الانظمة الاشتراكية على أنقاض النظام الراسمالي في أجزاء مهمة من العالم ، وتجسد في المكاسب التي تنتزعها الطبقة العاملة في المجتمعات الراسمالية على القوى والطبقات الراسمالية . ويدلل على ذلك تزايد دورها واهميته في حروب التحرير ، وحركات التحرر الوطني .

يا جماهير امتنا العربية البطلة

وتأتي هذه الذكرى والطبقة العاملة العربية تشن حربها ضد الامبريالية والصهيونية والرجعية . وتقف بصلابة ضد محاولات **الاحتواء والالحاق** التي تمارسها ضدها أنظمة راسمالية الدولة ، وتخوض معارك بطولية في سبيل اخذ موقعها في قيادة مسيرة حركة التحرر العربية **وانتشالها من المأزق** الذي تكاد أن توصلها اليه تلك الانظمة .

يا جماهيرنا البحرانية المناضلة

لقد كان للحركة العمالية البحرانية دورها **المشرف في** نضالات جماهيرنا ضد الاستعمار والرجعية ، ومن أجل انتزاع المكاسب لصالح الفئات المسحوقة . ومنذ بداية تكونها ، انخرطت في صفوف الحركة الوطنية ، **فاندمج كفاحها الاجتماعي بالنضال الوطني** ، وشكلا معا مهمة مشتركة يصعب فصل احداهما عن الأخرى .

ومنذ الوهلة الاولى لولادة الحركة العمالية ، لجأت السلطة الى كافة أشكال القمع والإرهاب ضدها ، فتعرضت لمؤامرات التصفية ، ومخططات التخريب ، وعانت من حرمانها من ابسط أشكال الحقوق التي تبيحها لها جميع القوانين والاعراف الدولية التي تنتمي السلطة الرجعية في بلادنا الى منظماتها ، وتدعي تقيدها بانظمتها .

واليوم ، وبعد **فشل النظام** في القضاء على نضالات الحركة العمالية ، وتعثر خطواته لحرمها عن مطالبها العادلة ، استمر في تصعيد أشكال التخريب داخل صفوفها عن طريق خلق البدائل المشوهة للمؤسسات العمالية ، واستحداث الهياكل الفارغة من أي محتوى والمجردة من اية صلاحيات ، ناهيك عن محاولات **شقها وتمزيقها** .

ان السلطة العميلة تريد الحاق الحركة العمالية بمخططاتها ، بينما يصر عمالنا على حقهم في تشكيل منظماتهم العمالية التي تتمتع بكامل الصلاحيات التي تتمتع بها الاتحادات والمنظمات العماليه في جميع انحاء العالم . **وهم يناضلون مع بقيه فئات الشعب من أجل الحريات الديمقراطية ، وايقاف كل التجاوزات والاستهتار بكل القيم الانسانية والحقوقية التي يمارسها القسم الخاص وزبانيته ، وفي سبيل الغاء قانون أمن الدولة الارهابي ، والسماح للطلبة الممنوعين بالعودة الى مقاعد دراستهم والغاء القوانين التعسفية التي اتخذت بحق الطلبة وغيرهم ، واطلاق سراح المعتقلين السياسيين .**

ان السلطة العميلة تريد تمزيق صفوف العمال من خلال جلب الالاف من العمال الاجانب . ولكن عمالنا الواعين سيحبطون هذا المخطط من خلال التضامن العمالي الواسع والدفاع عن حقوقهم وعن حقوق العمال الاجانب الذين يعانون من استغلال بشع لا حدود له ، ويسخرون لمصلحة الاحتكارات وخدمها في البحرين .

امام هذه المعضلات والتحديات ، **تلتف** الطبقة العاملة ، **حول منظماتها المناضلة** ، وتقدم يوميا الدعم والمساندة **للجنة التاسيسية لاتحاد عمال البحرين** التي تقف بصلابة ضد كافة المحاولات التخريبية التي تبذلها السلطة ، وتخوض معركة قاسية على الصعيد الداخلي والخارجي ، ليس لمواجهة المشاريع السلطوية فحسب ، وانما لرص صفوف كل العمال والإبتعاد عن كل ما يمكن أن يمزقها ليقفوا صفا واحدا لانتزاع حقهم النقابي العادل .

ان **الجبهة تحيي هذه الذكرى الخالدة ، وتعاهد** عمالنا وشعبنا المناضل على مواصلة النضال لتوحيد صفوف كل المناضلين في بلادنا ضد الحكم الاستبدادي العميل ، وضد مخططات الامبريالية الاميركية وعملائها . وهي **على ثقة** بأن شعبنا سينتزع النصر من أعدائه . وهي في الوقت ذاته تغتنم هذه المناسبة لتحيي جماهير الامة العربية وعلى وجه الخصوص الشعب العربي الفلسطيني وثورته المسلحة وصمودها البطولي الرائع ضد الصهيونية والامبريالية والجماهير اللبنانية وحركتها الوطنية التي قدمت التضحيات الجسيمة للدفاع عن الثورة الفلسطينية وقدمت النموذج الحي للجماهير العربية في هذه المعركة المصيرية . كما نحيي الشعب العماني وصموده بقيادة الجبهة الشعبية لتحرير عمان في وجه الغزو الايراني والحكم العميل في مسقط .

ان شعبنا لعلى ثقة بأن الانسانية ستحقق اهدافها النبيلة في القضاء على الامبريالية والعنصرية والدكتاتورية ، وستقيم مجتمعا انسانيا خاليا من كل أشكال الاضطهاد القومي والاستغلال الاجتماعي .

عاشت ذكرى الاول من مايو .
عاش نضال الطبقة العاملة البحرانية .
عاشت الجبهة الشعبية في البحرين .

١٩٧٨/٥/١

إرساء وترسيخ أسس الوحدة الوطنية طريقنا للنصر

وحدة الحركة العمالية شرط أساسي لنجاح مواجهة النظام والاحتكارات

لِمَن الشرعيّة... ولماذا؟

بعد ما يقرب من عام ونصف على استلامها للحكومة، تدمت وزارة الحص استقالتها، وبعد مرور أسبوع على ذلك، كلف سركيس الحص مرة أخرى بتشكيل وزارة أخرى، تقوم بأعباء الازمة الماثلة أمامها. وخلال الاسبوع الذي مضى بين الاستقالة والتكليف، ازداد الحديث عن الشرعية والاحتلال، ولكن كل طرف سياسي حاول تفسير التغيير من زاوية مختلفة.

فقد حرصت الجبهة الانعزالية على تعريف الشرعية، في اطار تعزيز نفوذ الجيش الانعزالي، وتكريس الشكل الطائفي للدولة، ونسف أي شكل من أشكال الوفاق الوطني التي عرضت صيغه الحركة الوطنية، وأعطت الاحتلال مفهوما عنصريا ينطلق — حسب ادعاءاتها — في المساواة بين الاحتلال الصهيوني، وبين الوجود الفلسطيني فوق الارض اللبنانية. بل انها حرصت في تصريحاتها، وفي تعبئتها، وحتى في البرامج التي تقدمت بها، أن تجعل «خطورة الاحتلال الفلسطيني» تفوق خطورة الاحتلال الصهيوني. وهي في سبيل تثبيت هذه الاطروحات، وتأكيد صحتها لم تدخر جهدا في توثيق علاقاتها مع العدو الصهيوني، وفي السعي قدر استطاعتها لتأليب الرأي العام اللبناني والعربي والدولي ضد الشعب الفلسطيني وثورته.

أما الحركة الوطنية اللبنانية فقد انطلقت مستندة على برامجها النابعة من حرصها على الدفاع عن مصالح الجماهير اللبنانية المرتبطة عضويا وجدليا بمصالح الشعب الفلسطيني وثورته على التأكيد على ان الشرعية الحقيقية انما هي تلك النابعة من تلبية المطاليب للاغلبية الساحقة من الشعب اللبناني، وان الاحتلال له تفسير واحد هو الاحتلال الصهيوني، وهو لا يحتمل اي مواربة، وليس من سبيل الى ازالته الا بالمواجهة والتصدي. وان اي حديث عن احتلال آخر انما هو محض ادعاء، ان لم يكن حلقة جديدة في مخطط امبريالي شامل يسعى الى فرض الكيان الصهيوني والدفاع عنه.

وقد أكدت الاحداث، وخاصة منذ الغزو الصهيوني الاخير لجنوب لبنان ذلك الارتباط والترابط بين مفاهيم وبرامج القوى الانعزالية ومخططات وأهداف العدو الصهيوني والامبريالية، وأكدت في الوقت ذاته صحة الاطروحات التي قالت انه لا شرعية الا شرعية الوجود الفلسطيني وحقه في القتال من اجل استرداد أرضه، وحق الجماهير اللبنانية في الدفاع عن أراضيها لازالة الاحتلال الصهيوني، الذي لا يوجد احتلال سواه.

الجماهير الأردنية أقوى من قمع النظام

في ٢٢/٤/٧٨ اذاعت وكالة الانباء الاردنية نص بيان موافقة العميل حسين على تعيين اعضاء المجلس الاستشاري برئاسة احمد اللوزي. تأتي هذه الخطوة في خضم نشاط ملموس يقوم به العاهل الاردني مطالبا «بالحق العربي الضائع» وداعيا الى «رص الصفوف من اجل استعادته» ومحذرا «من المؤامرات الصهيونية المحدقة بالعرب».

ذلك يجري، ولم يكد يمضي شهر على اجراءات القمع الواسعة التي نفذها النظام الاردني ضد الجماهير الاردنية والفلسطينية التي خرجت في مظاهرات عمت كافة المدن، منددة بالغزو الصهيوني، ومعبرة عن تأييدها للصمود البطولي الذي ابدته القوات المشتركة.

ولم يقف الامر عند هذا الحد بل وسع نظام حسين دائرة حكمه لتشمل حملات اعتقالات واسعة ومتكررة تعرض لها العشرات من المواطنين عرف من بينهم ١٧ مناضلا في صفوف **حزب الشعب الثوري الاردني**، لا يزالون يعانون من أبشع صنوف التعذيب وأكثرها بربرية. في الوقت ذاته لم يوقف حسين اتصالاته مع العدو الصهيوني، وهو يقف بانتظار نتائج المباحثات الخيانية بين السادات والكيان الصهيوني ليرى اي من ثمارها التي بوسعه ان يقطفها.

هذا النهج الارهابي، والازدواجية التآمرية، أصبحت من مرتكزات النظام الاردني، الذي اشتهر بعدائه للجماهير وحركتها، وعرف عنه حقده على الثورة الفلسطينية، واستعدادها لارتكاب ابشع الجرائم في سبيل تصفيتها، لكي يتسنى له — حسب مخططاته — «شرعية» تمثيل الشعب الفلسطيني وقيادته الى نهايات المساومة والاستسلام.

لكن الجماهير الاردنية بقيادة حركتها الوطنية، وهي التي استطاعت الصمود والاستمرار حتى بعد موجات القمع التي تعرضت لها بعد مجازر ايلول والجرش وتمكنت من أن تفجر انتفاضاتها، وهي تعيش تحت ارهاب القصر وسياسته التعسفية، قادرة على توجيه الضربات للعرش الهاشمي وسياسته وانتزاع المزيد من المكاسب وتحقيق المزيد من الانتصارات.